



الموجز الإخباري

أبريل 2009

المحكمة الفيدرالية تصدر حكماً يجيز لمعتقلي باجرام الطعن في اعتقالهم

في 2 أبريل 2009، أصدر القاضي الفيدرالي جون دي باتس حكماً يقضي بأن المساجين الثلاثة المعتقلين في قاعدة باجرام الجوية بواسطة القوات المسلحة الأمريكية في أفغانستان يتمتعون بحق دستوري يكفل لهم الطعن في اعتقالهم أمام محاكم الولايات المتحدة الفيدرالية - الحق في المثل أمام المحكمة.

أورد القاضي باتس في حكمه أن وضع المعتقلين الثلاثة بالنسبة لظروفهم في اعتقالهم في هذه القضية "يمثل تماماً" وضع المعتقلين المحتجزين في القاعدة البحرية بخليج غوانتانامو. وفي يونيو 2008 حصل معتقلو غوانتانامو على حق المثل أمام المحكمة، وهذا عندما قضت المحكمة العليا في قضية بومدين ضد بوش بأن معتقلي غوانتانامو يتمتعون بحق دستوري يكفل لهم الطعن في اعتقالهم.

ادعت إدارة بوش أنه طالما تم القبض على معتقلي باجرام في منطقة قتال نشط فإنهم لا يتمتعون بأي حق للمراجعة في المحاكم الفيدرالية. وقد سحقت الفرصة لإدارة أوباما لتغيير موقفها ونبت هذه الإدعاءات، إلا أنها رفضت ذلك. وقد رفض القاضي باتس هذه الادعاءات في طيات الحكم الذي أصدره. فالمعتقلين الثلاثة، الذي سيتم متابعة قضاياهم، ليسوا مواطنين أفغانيين وقد تم القبض عليهم خارج أفغانستان وإحضارهم إلى باجرام بواسطة الولايات المتحدة. (بالنسبة للمعتقل الرابع، وهو مواطن أفغاني تم اعتقاله خارج أفغانستان، أصدر القاضي بشأنه أحكام موجزة إضافية، ولن يتم متابعة قضيته في القريب العاجل). وقد تم اعتقال الرجال الثلاثة منذ ما يزيد على ستة أعوام بدون محاكمة أو تهمة. ويقضي الحكم بأنه لا يحق للقوات المسلحة حجب المعتقلين عن المحاكم من خلال جلبهم من مكان آخر وإحضارهم إلى مناطق القتال بغرض اعتقالهم.

وهذا هو الحكم الأول الذي يقضي بمد قضية بومدين إلى منشأة اعتقال خارجية أخرى تديرها القوات المسلحة الأمريكية. ويقضي الحكم بأن الحقوق التي سيحصل عليها المعتقلون في مثل هذه المنشآت سوف تُحدد حسب كل قضية، إلى جانب دراسة بعض العوامل مثل ما إذا كان المعتقل أحد مواطني الدولة التي يقع فيها السجن، ومدى سيطرة الولايات المتحدة على المعتقل، ومكان إلقاء القبض على السجن ومدى الاعتقال.

قاضي إسباني يبدأ تحقيقاً جنائياً مع محاميي إدارة بوش

بدأ القاضي الإسباني بلانزار غارثون تحقيقاً في التعذيب وجرائم الحرب التي قام بها ستة مسؤولين أمريكيين في 28 مارس 2009، مطالباً بأن ينظر المدعي العام في الشكوى المقدمة من محامين إسبانيين ضد المسؤولين الأمريكيين.

والمسؤولون الأمريكيون الذي وردت أسماءهم في الشكوى هم المدعي العام السابق ألبرتو جونزالس، وجون يو، كاتب "مذكرات التعذيب" السينة السمعة التي تجيز التملص من اتفاقيات جنيف، ودوجلاس فيث، مساعد وزير الدفاع السابق، وليام هاينز الثاني، المستشار القانوني العام السابق لوزارة الدفاع، وجاي بايبي، المدير السابق لمكتب المستشار القانوني، وديفيد أدنيجتون، المستشار العام لنائب الرئيس السابق ديك تشيني.

يجب أن يصدر المدعي العام توصيات بشأن ما إذا كانت هناك ضرورة لفتح التحقيق في قضية ما وكذلك السلطة القضائية للمحكمة، وتشير التوقعات أنه سيستجيب خلال الشهر المقبل.

وفي وقت سابق رفع غارثون دعوى قضائية ضد حاكم شبلي السابق الدكتور أوجوستو بينوشية الذي تم إلقاء القبض عليه في بريطانيا بناءً على أمر اعتقال صدر في دعوى قضائية إسبانية تم رفعها ضده بسبب الجرائم التي ارتكبها.

قاضي فيدرالي يصدر حكماً بإطلاق سراح أحد المعتقلين في جلسة مثول المعتقل أمام المحكمة

في 31 مارس 2009، أصدرت القاضية الفيدرالية إلين سيجال هوغلي حكماً بإطلاق سراح أحد معتقلي غوانتانامو وهو ياسين محمد باسارده، يماني الجنسية. وتم إصدار الحكم بإطلاق سراح باسارده الذي جاء في صفحة واحدة، وأوردت القاضية في هذا الحكم أنها أوضحت سبب اتخاذها هذا الحكم (والذي ظل سرياً) في جلسة استماع سرية تم عقدها في وقت سابق من هذا اليوم.

وبالحكم الصادر في قضية باسارده يصل إجمالي معتقلي غوانتانامو الذين صدرت أحكام بإطلاق سراحهم في جلسات مثول أمام المحكمة إلى 24 فرداً. ولا يزال هناك 21 معتقلاً من هؤلاء الـ 24 متواجدين في غوانتانامو، ولم يتم إعادتهم إلى أوطانهم أو إعادة توظيفهم في بلد آخر آمن. وحتى يومنا هذا لم يتم النظر إلا في 29 قضية مثول أمام المحكمة، على الرغم من رفع 200 قضية من هذه القضايا.

مراجعة حكومية تيراً أحد معتقلي غوانتانامو تمهيداً لنقله

في 30 مارس 2009، تم الاتفاق بين وزارة العدل والمحامين الذين يمثلون أيمن سعيد باتارفي على تأجيل قضية مثوله أمام المحكمة، حيث تمت تبرئته تمهيداً لنقله بواسطة مراجعة قامت بها هيئة داخلية لمعتقلي غوانتانامو بناءً على أمر أصدرته إدارة أوباما. وفي حال عدم نقله في غضون 30 يوماً، يجوز له استئناف قضية المثول أمام المحكمة.

في وقت سابق من هذا العام، استنكر القاضي الفيدرالي إيميت ساليغان، الذي نظر في الالتماس المقدم من باتارفي، تصرف الحكومة في هذا القضية، منوهاً إلى أن هناك الكثير من الوثائق السرية الخاصة بباتارفي تم حجبها عن المحكمة.

تقرير سري صادر عن الصليب الأحمر يكشف عن حدوث تعذيب في "المواقع السوداء" السرية التي تديرها وكالة الاستخبارات المركزية

أفاد تقرير سري أعدته اللجنة الدولية للصليب الأحمر ممارسة وكالة الاستخبارات المركزية أعمال تعذيب ومعاملة وحشية وقاسية ومهينة ضد المعتقلين سراً في إطار "الاعتقال الخفي" في "المواقع السوداء" السرية التي تديرها الوكالة.

تم إعداد هذا التقرير عام 2007 وظل سرياً حتى حصل الصحفي مارك دانبر على نسخة منه، وقام بوصف محتواه في مقال مطول له نُشر في مجلة New York Review of Books. وقد فصلَ هذا المقال، الذي نُشر في 15 مارس 2009، كل ما كشف عنه التقرير بشأن التعذيب الذي تعرض له أبو زبيدة المعتقل لدى وكالة الاستخبارات المركزية وأشياء أخرى.

تم تسليم تقرير اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى وكالة الاستخبارات المركزية وكبار المسؤولين في إدارة بوش إلا أنه تم حظر نشره للعام. ولم يكشف دانبر عن المصدر الذي حصل منه على التقرير. ولم تنكر اللجنة الدولية للصليب الأحمر صحة التقرير إلا أنها نددت بتسريته. ويضم التقرير بين طياته وصف مفصل لأعمال التعذيب المكثفة التي قام بها المحققون من وكالة الاستخبارات المركزية، حيث استفاد التقرير من المقابلات التي أجريت بعد نقل معتقلي وكالة الاستخبارات المركزية إلى خليج غوانتانامو في سبتمبر 2006.

إدارة أوباما تقدم أول تعريف لسلطتها في حق الاعتقال التي تطالب بها

في 13 مارس 2009، قدمت إدارة أوباما أول تعريف للسلطة التي تطالب بها من أجل اعتقال الأشخاص في خليج غوانتانامو. وأنهى تقديم هذا التعريف استخدام مصطلح "مقاتل عدو" كإلية لوصف من تدعي الإدارة قدرتها على اعتقالهم. كما تنازلت الإدارة أيضاً عن معظم مطالب الحصول على سلطة الاعتقال المثيرة للجدل والتي طالبت بها إدارة بوش، حيث ادعت الإدارة السابقة بأن الرئيس يتمتع بسلطة القائد العام للقوات المسلحة في اعتقال الأسرى عسكرياً حتى دون موافقة الكونجرس.

تدعي إدارة أوباما أن مصدر سلطة الاعتقال التي تتمتع بها هو تفويض باستخدام القوة العسكرية (AUMF) منحه لها الكونجرس عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وليس سلطة رئاسية مورثة. ويذكر التعريف الجديد المقدم إلى المحكمة من قبل إدارة أوباما أنه يحق اعتقال الأشخاص التابعين لحركة طالبان أو تنظيم القاعدة أو "من يقدمون لهما دعماً ملموساً"، وكذلك أي شخص يدعم "بشكل مباشر" الهجمات ضد القوات الأمريكية. وفي كلا الحالتين تدل الشروط المذكورة على ضيق أفق التعريفات التي قدمتها إدارة بوش. علاوةً على ذلك، يؤكد التعريف الجديد أن "الدعم غير المقصود أو الضئيل" لن يعامل معاملة الدعم "الملموس" بغرض تبرير الاعتقال.

وفي 27 مارس 2009، طعن محامو معتقلي غوانتانامو في التعريف الجديد في طلب تقدموا به، منوهين إلى أن تفويض استخدام القوة العسكرية لا ينص صراحةً على أي شيء بشأن سلطات الاعتقال، كما أنه لا يوسع نطاق سلطة رئيس الجمهورية لتشمل اعتقال الأشخاص على غير ما هو منصوص عليه في قانون الحرب، والذي بموجبه سيعتبر معظم المعتقلين في غوانتانامو مواطنين ولا يحق اعتقالهم دون توجيه تهم.

أيرلندا والبرازيل تعبران عن رغبتهما في استقبال لاجني غوانتانامو

في 20 مارس 2009، أعلنت أيرلندا انضمامها إلى ليتوانيا وفرنسا والبرتغال وألمانيا وفنلندا وسويسرا والسويد من بين الدول الأوروبية التي أبدت استعدادها لاستقبال معتقلي غوانتانامو السابقين. وصرح المسؤولون الأوروبيون، في الأسابيع الأخيرة، بأنهم يحتاجون إلى المزيد من المعلومات من قبل الولايات المتحدة قبل تولي مسؤولية إعادة توطين المعتقلين، وأشاروا إلى أن على الولايات المتحدة استقبال بعض اللاجئين لإعادة توطينهم. وفي 4 مارس، صرح كبار مسؤولي حقوق الإنسان في البرازيل عن وجود رغبة قوية لدى البرازيل في إعادة توطين معتقلي غوانتانامو الذين يحتاجون إلى الحماية الإنسانية.

في 11 مارس، عينت إدارة أوباما الدبلوماسي البارز دانييل فريد، المساعد السابق لوزير الخارجية للشؤون الأوروبية، كمبعوث خاص في غوانتانامو. وتشير التوقعات إلى أنه سوف يركز على قضايا إعادة التوطين.

وهناك ما يقرب من 60 معتقلاً في غوانتانامو يتعذر إرسالهم إلى أوطانهم بصورة قانونية لأنهم يواجهون خطر الاضطهاد والتعذيب. وينتمي هؤلاء المعتقلين إلى دول من بينها الجزائر والصين وليبيا وروسيا وسوريا وطاجكستان وتونس وأوزبكستان. أما الآخرين فهم بلا جنسية ولا ينتمون لدول معينة بحيث يمكنهم العودة إليها.

وتعد ألبانيا هي الدولة الوحيدة حتى هذه اللحظة، التي قبلت لاجئين من غوانتانامو، حيث قبلت ثمانية رجال عام 2006. وادعت الولايات المتحدة أنه ليس بمقدورها إيجاد بلد آخر آمن يقبل معتقلي غوانتانامو خوفاً من تعرضهم للاضطهاد كما أنها عارضت الجهود المبذولة من أجل إعادة توطينهم في الولايات المتحدة، وذلك على الرغم من الحكم الذي أصدره قاضي فيدرالي يقضي بهذا في شأن السبعة عشر تركستاني (أقلية عرقية مسلمة في الصين) المصنفين على أنهم ليسوا بمقاتلين أعداء.

مجموعات حقوق الإنسان ترفع إدعاءات ضد القائد الأعلى لقوات حلف الناتو الجنرال كرادوك بشأن التغذية الإجبارية في غوانتانامو.

في 2 أبريل 2009، أرسلت المجموعات العاملة في مجال حقوق الإنسان خطاباً رسمياً إلى المقرر الخاص للأمم المتحدة بشير إلى مسؤولية الجنرال الأمريكي بانتر جون كرادوك، القائد الأعلى لقوات حلف الناتو في أوروبا، عن التغذية الإجبارية غير القانونية وغير الأخلاقية للمعتقلين عند قيامهم بالإضراب عن الطعام في سجن خليج غوانتانامو. وقام الرئيس أوباما مؤخراً بتعيين خلف لكرادوك ينتظر تأكيداً لتوليهِ المنصب. وبصفته قائد المنطقة الجنوبية بالجيش الأمريكي، فقد أشرف الجنرال كرادوك على مركز الاعتقال بغوانتانامو حيث حدثت أعمال التعذيب والاعتقال الاستبدادي المطول وانتهاكات أخرى. وبشكل خاص، وافق الجنرال كرادوك وأمر باستخدام التغذية الإجبارية غير القانونية واللاأخلاقية لإطعام المعتقلين المضربين عن الطعام.

ويحتج المضربون عن الطعام في غوانتانامو على ظروف اعتقالهم التعسفية وعدم تمتعهم بأي حقوق، حيث كانوا في الماضي ولا يزالون يتناولون الطعام جبرياً بشكل وحشي من خلال أنابيب ضخمة تُوضع في أنوفهم وهم موثوقون من ستة مواضع في كرسي تقييد. وفي عام 2006، قال الجنرال كرادوك بأن طريقة كرسي التقييد عملت "كرادع فعال" للإضراب عن الطعام، وسخر قائلاً أنه على الأقل سيكون للمضربين عن الطعام حرية اختيار نكهة أقرص الاستحلاب التي تستخدم لتهدئة التهيج الناتج عن استخدام أنابيب التغذية.

وبينما أعلنت إدارة أوباما استبدال الجنرال كرادوك، لاحظت المجموعات أن القائد الذي سيتولى المنصب هو الأدميرال جيمس ستافريديس، وهو نفس الشخص الذي خلف كرادوك عام 2006. وبهذه الصفة يكون لديه السلطة على غوانتانامو ويكون أيضاً مسؤولاً عن السماح بحدوث التغذية الإجبارية غير القانونية واستمرار استخدامها.

نبذة عن هذه الإحاطة الإخبارية

تُصدر هذه الإحاطة الإخبارية شهرياً عن مركز الحقوق الدستورية، وهي المنظمة القانونية والتعليمية غير الربحية ذات المقر الرئيسي في مدينة نيويورك المكرسة لحماية وتعزيز الحقوق التي يضمنها الدستور الأمريكي والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. يُنسّق مركز الحقوق الدستورية تمثيل المعتقلين في خليج غوانتانامو مع شبكة تشمل أكثر من 500 من المحامين المتطوعين دون مقابل. تُترجم هذه الإحاطة الإخبارية إلى اللغة العربية، وهي في المتناول على الإنترنت:

<http://www.ccrjustice.org/learn-more/reports/Guantanamo-newsletter>

إذا كنت تودّ استلام هذه الرسالة الإخبارية، أو إرسال المزيد من المعلومات إلينا، أو الاتصال بنا:

**Center for Constitutional Rights
666 Broadway, 7th Floor
New York, NY 10012
<http://www.ccrjustice.org/>
1-212-614-6443
LKates@ccrjustice.org**